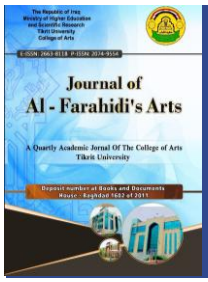

Tikrit University | جامعة تكريت
مجلة آداب الفراهيدي
Journal of Al-Farahidi's Arts

Political Developments in Egypt Between (2012 – 2014)

التطـورات السياسـية فـي مصـر مـا بين عامي (٢٠١٢ - ٢٠١٤)

Asst. Lecturer. Khaled Ali Mahmoud
General Directorate of Kirkuk Education, Ministry of Education
Kirkuk, Iraq

م. م. خالد علي محمود
المديرية العامة لتربية كركوك، وزارة التربية
كركوك، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
10/08/2024	17/10/2024	30/12/2024

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 https://doi.org/10.25130/jaa.9th.5.17 Conference (9th) No (5) September (2024) P (229-240)

ABSTRACT

Since the beginning of 2011, Egypt has witnessed demonstrations and protests known as the January 25 Revolution, which lasted for weeks demanding the departure of former Egyptian President Mohamed Hosni Mubarak, which was actually achieved in February 2011.

Egypt was then exposed to political instability, elections were held, and changes occurred in the constitution as a result of the change in the ruling parties and the ideologies they believed in.

The military institution was considered the compass of the captain of politics in Egypt, as it took over the leadership until the announcement of the election results in January 2012.

The results showed the victory of the Muslim Brotherhood Party, led by Morsi, who became President of the Republic of Egypt between June 30, 2012 and July 3, 2013, and left as a result of the military institution's coup against him. Then Egypt went through a transitional phase and elections were held that helped President Abdel Fattah el-Sisi win as President of the Republic of Egypt in 2014.

KEYWORDS

January 25 Revolution, Egyptian Political Developments, Popular Protests, Egyptian Demonstrations

الملخص

شـهدت مصـر منذ بداية عام ٢٠١١، حدوث مظاهرات واحتجاجات عرفت بثورة ٢٥ يناير، اسـتمرت لمدة اسـابيع طالبت برحيل الرئيس المصـري الاسبق محمد حسني مبارك وذلك ما تحقق بالفعل في شباط ٢٠١١.

تعرضت مصر بعد ذلك الى عدم الاستقرار السياسي وجرت انتخابات وتغيرات طرأت على الدسـتور نتيجة تبدل الجهات الحاكمة وما تحمله من ايديولوجيات مقتنعة بها.

عدت المؤسسة العسكرية هي بمثابة بوصلة قبطان السياسة في مصر كونها اسـتلمت القيادة حتى إعلان نتائج الانتخابات في كانون الثاني في عام ٢٠١٢.

أظهرت النتائج فوز حزب الاخوان المسلمين بزعامة مرسي الذي أصبح رئيسـا لجمهورية مصـر ما بين ٣٠ حزيران ٢٠١٢ و٣ تموز ٢٠١٣ ورحل نتيجة انقلاب المؤسـسـة العسـكرية علية، ثم مرت مصـر بمرحلة انتقالية وجرت انتخابات سـاعدت على فوز الرئيس عبد الفتاح السـيسـي رئيس لجمهورية مصر في عام ٢٠١٤.

الكلمات المفتاحية

ثورة ٢٥ يناير، التطورات السـياسـية المصـرية، الاحتجاجات الشـعبية، المظاهرات المصرية

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

تعد جمهورية مصر تعد واحدة من أهم الدول العربية ذات البعد السياسي والتاريخي، ولها الأثر الكبير في العالم والمحيط الاقليمي. إذ أن ما تتأثر به من تغيرات سياسية تعود آثارها على المنطقة والعالم.

تناولت الدراسة في المدخل التاريخي ثورة ٢٥ يناير وأثرها السياسي على مصر، وأن ما حدث في مصر والوطن العربي في نهاية العقد الاول من الألفية الثالثة بعد حدوث ما يسمى بثورات الربيع العربي التي هبت رياحها على تونس ثم مصر وتلتها اليمن وغيرها أصبحت مصر محط أنظار العالم والمنطقة بعد حدوث ثورة ٢٠/ كانون الثاني ٢٠١١، التي قوضت نظام حكم الرئيس محمد حسنى مبارك وتلها تطورات سياسية غيرت الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي في مصر وظهر دور المؤسسة العسكرية جلياً للعيان.

تطرقت الدراسة في المحور الأول إلى التطورات السياسية في مصر عام ٢٠١٢ وما آلت إليه الاحداث السياسية عن ولادة نظم سياسية وحزبية تختلف عن سابقاتها ، وبعد الانتخابات حدث تنافس كبير بين جماعة الاخوان المسلمين والاحزاب الأخرى، وحصد حزب الاخوان على أعلى النتائج مما أهل زعيم الحزب محمد مرسي لتولي منصب رئاسة الجمهورية المصرية في ٣٠ حزيران عام ٢٠١٢ ، واستمر بالحكم لمدة عام كامل.

كما بينت الدراسة في المحور الثاني أبرز التغيرات التي شهدتها مصر في عام ٢٠١٣ حدوث انقلاب عسكري في تموز ٢٠١٣ ، أدى إلى نهاية حكم الإخوان المسلمين في مصر ثم تحولت الأمور بيد حكومة انتقالية ، عطلت الدستور لمدة محددة.

واجراء انتخابات جديدة في نهاية عام ٢٠١٤ ، أدت الى صعود وزير الدفاع المشير عبد الفتاح السيسي ليكون رئيساً منتخباً لمصر عام ٢٠١٤ وبذلك عادت مصر الى حكم شخصيات أغلبها صاحبة نفوذ في زمن الرئيس السابق محمد حسني مبارك.

مدخل تأريخي: ثورة ٢٥ يناير و أثرها السياسي في مصر:

شهد الوطن العربي حركات احتجاجية وتظاهرات اندلعت في أواخر عام ٢٠١٠م انطلقت شرارتها الاولى من دولة تونس، وبعد ذلك حدثت احتجاجات مشابه لها في مصر مع بداية عام ٢٠١١م جرّاء دوافع متمثلة بالإحباط السياسي وتدهورا الاوضاع الاقتصادية واستشراء الفساد. الأمر الذي أدى الى حدوث ثورات كبرى أُطلق عليها ما يسمى (ثورات الربيع العربي).

أسفر عن ثورات الربيع العربي سقوط عدد من الأنظمة السياسية العربية التي حكمت لسنوات طويلة كان من بينها النظام التونسي والمصري والليبي واليمني وامتدت رياح الثورات الى سوريا وغيرها من البلدان العربية، كان من أبرز نتائجها استبدال الأنظمة الحاكمة العلمانية بصعود أنظمة وتيارات سياسية ذات صبغة دينية اسلامية. (السلام، ٢٠١٢)

تأثر الشارع المصري بالثورة التونسية التي قامت يوم الثامن عشر من كانون الثاني ٢٠١٠، وعُدت واحدة من المؤثرات لرفع موجة الغضب لدى جماهير مصر وبدأت الدعوات للتخلص من حكم الرئيس المصري محمد حسنى مبارك الذي حكم ما بين عامي (١٩٨١-٢٠١١) (أبوسليمة، ٢٠١٦).

تم تحديد موعد انطلاق الثورة في يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير الذي يوافق مناسبة عيد الشرطة المصرية وحاول الناشطون المدنيون التعبير عن حالات الاضطهاد التي تعرضوا لها من قبل جهاز الشرطة والأمن والتنكيل بهم (سليمان، ٢٠١٥) بعد ذلك أخذت الثورة تتصف بالسمة الشعبية من حيث اعداد المشاركين والناشطين فيها حيث قدر العدد بالملايين، في يوم (جمعة الغضب) كما اسماها المتظاهرون الموافق يوم ٢٨/كانون الثاني/ يناير وشارك فيها متظاهرون من جميع محافظات مصر وعلى مختلف طبقاتهم الاجتماعية، وكانت الثورة بلا زعامة سياسية معينة، و حافظت على سلميتها وابتعدت عن ممارسات العنف (سليمان، ٢٠١٥).

برزت ملامح الثورة وتطور مشـهدها بالكلية عبر مراحل وتغيرات منذ يوم ٢٥/يناير وحتى تنازل الرئيس حسـني مبارك عن الحكم يوم ١١/شـباط/٢٠١١ عن طريق عمليات وتفاعلات كانت رئيسـية في مشـاهد الثورة أثناء ايام معدودة، وأسـتمر المتظاهرون بملازمة ميدان التحرير في العاصـمة القاهرة، وبيان مطالب الشـعب المصـري الأمر الذي أجبر مبارك على تقديم تنازلات بغية الحفاظ على مكانته في السـلطة في المجالات الأخرى كالإصلاحات الدسـتورية وتطوير الخدمات وغيرها، أخذ الناشـطون يتشـددون بالتمسـك بمبادئهم الثورية حتى يوم جمعة الصمود الموافق ١١/شباط/٢٠١١م ، تخلى الرئيس مبارك عن السلطة (مصطفى، ٢٠١٣).

وجاء الاعلان في بيان صادر من رئاسة الجمهورية المصرية أعلنه عمر سليمان، ذكر فيه تنازل الرئيس محمد حسني مبارك عن رئاسة الجمهورية المصرية وسلم قيادة الدولة وادارة شؤنها إلى المجلس العسكري الذي بدأ المجلس العسكري منذ يوم ١١ شباط عام ٢٠١١ العمل على سياسة تهدف الى التوازن بالتواصل مع جميع اطراف الانتفاضة (صايغ، ٢٠١٢) ودخل المجلس العسكري معترك المرحلة الانتقالية وتواصل يعقد جلسات مع القوى التي كانت محرك الثورة الفعال، وطرح عن طريق الاجتماعات التركيز على الجوانب الاقتصـادية واقناع الشباب ترك التظاهرات من اجل حماية الاقتصاد والنهوض بواقع يحتاج تكاتف جميع الجهود للنهضة بالواقع الاقتصادي، كما أكد على وضع صيغة التعديلات الدستورية خلال مدة قصيرة (إبراهيم، ١٠١٢).

أصبح المجلس العسكري بعد الاعلان الدستوري الذي صدر يوم ١٣ شباط ٢٠١١، هو أعلى مؤسسة سياسية تقود السلطة الفعلية في مصر، لذا توجب علية تحمل المسؤولية بأجراء اصلاحات سريعة وملموسة لكي تثبت للشارع المصري مصداقيته الفعلية وكان أهمها العمل على أجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية ، وتسليم السلطة لرئيس مدني منتخب بانتخابات نزيهة (حسنين، ٢٠١٢).

جاء في المادة (الثالثة) وفق الاعلان الدسـتوري الذي صـدر في ٣٠ آذار عام ٢٠١١ ، وحسـب النص القانوني المرقم (٧٣) المتضمن مباشرة الحقوق السياسية على ان تكون الانتخابات لمجلسي (الشعب - الشورى) تحت مراقبة واشراف اللجان العليا للانتخابات كما نص عليها الدستور (جمال، ٢٠١١).

أجريت الانتخابات المصـرية بعد أن تم الاسـتعداد لها في المرحلة السـابقة، وتم التصـويت من قبل المصريين في الخارج يوم ٢٧ تشرين الثاني عام ٢٠١١، وهي التجربة الاولى في تاريخ مصر بالسماح للمقيمين في الخارج بالتصويت الانتخابي (الدلنجاوي، ٢٠١١).

ثم جرت الانتخابات التشريعية في اليوم التالي الموافق ٢٨ تشرين الثاني في داخل مصر وتحت اشراف الهيئات القضائية المسئولة عن ادارة الانتخابات واستمرت على شكل مراحل لمدة ثلاث شهور اجريت انتخابات مجالس الشعب على ثلاث مراحل، ومجلس الشورى مرحلتين، وتم التصويت على (٤٩٨) مقعد لمجالس الشعب و (١٨٠) مقعد لحاصل مجلس الشورى، لذلك بلغ مجموع اعضاء البرلمان المصرى (٦٧٨) عضواً ، كان من بينهم (١٤) امرأة (كارتر).

المحور الأول: التطورات السياسية في مصر عام ٢٠١٢:

اكتسـبت الانتخابات البرلمانية المصـرية التي اجريت في نهاية عام ٢٠١١. وبداية عام ٢٠١٢ - سـمعة مهولة كونها اجتازت الصعوبات والتحديات على المستوى السياسي المربك في الداخل والخارج، لذلك تعد فريدة في تاريخ مصـر المعاصـر، كونها الانتخابات الاولى التي اجريت بطريقة ديمقراطية بعد حدوث ثورة يناير عام ٢٠١١، واتسمت بأجواء تنافسية حقيقية ظهرت فيها بوضوح سمة النزاهة والشفافية و والحرية (دنان، ٢٠١٦)

نجح المجلس العسـكري في ادارة العملية الانتخابية في مصـر على الرغم من الشـكوك التي كانت تثار ضـده من قبل عدد من القوى السـياسـية والشـبابية الرافضـة لوصـاية المجلس العسـكري على ادارة المرحلة الانتقالية وساورتها عدد من الشكوك بشأن تسليم السلطة بمصر بطريقة ديمقراطية، كون المجلس العسكري يمتلك بيده زر زمام السلطة في البلد (سليمان، ٢٠١٥).

انتهت المراحل الانتخابية بعد أن استمرت ثلاثة أشهر للمدة المحصورة ما بين - ٢٨ تشرين الثاني ٢٠١١ الى ١١ كانون الثاني ٢٠١٢ ، وتم الاعلان عن نتائج الانتخابات في يوم ٢١ كانون الثاني من عام ٢٠١٢ ، وكانت بنظام قوائم النسبة على ثلثي المقاعد يقابلها النظام الفردي على الثلث المتبقي، وكان من ابرز نتائجها تصدر حزب الحرية والعدالة الذي نظم من قبل جماعة الاخوان المسلمين أعلى المقاعد ، أذ حصل على (٢٣٥) مقعداً من مجموع (٤٩٨) مقعداً ، وتعد اعلى نسبة تقدر بـــ(٤٧,٢٪) من مجموع المقاعد ، ثم بعده حزب النور الذي حصل على (١٢٣) مقعد اي ما يساوي (٢٤٪) ، كما حصل حزب الوفد الجديد على (٣٨) مقعداً وحصد ائتلاف الكتلة المصرية (٣١) مقعداً، وبلغ مجموع الاحزاب التي تمثل المجلس خمسة عشر حزباً (دنان، ٢٠١٦).

بذل المجلس العسكري حرصًا شديداً من أجل أنجاح العملية الانتخابية - وتحقيق الطموح بعبور المرحلة الانتقالية بنقل السلطة الى الحزب أو الكتلة الفائزة بأعلى الاصوات في الانتخابات، لكن اعترضت العملية الديمقراطية عدد من الثغرات التي ظهرت وكأنها متعمدة، في حال ظهور النتائج إذا لم تتوافق مع طموحات المؤسسة العسكرية أو من يقف خلفها كما تسمى (الدولة العميقة) (الاهرام، ٢٠١٦)

كان حزب حركة الحرية والعدالة المدعوم من قبل الاخوان المسلمين أكثر الأحزاب المصرية من حيث التنظيم والأقرب الى عامة الجمهور وساعدته الظروف، كونه حصل على دعاية انتخابية كبيرة يفوق حجمها بكثير باقي الأحزاب قبل الانتخابات ومنحت التيارات الاسلامية حظوة في الدعم والشعبية في مصر (حسنين ا.، ٢٠١٢).

أما على صعيد انتخابات مجلس الشورى تم التأكيد على أجراء الانتخابات من قبل المحكمة الدستورية ، على ان تكون بمرحلتين في المدة من يوم ٢٩ كانون الاول لغاية ٢٢ شباط ٢٠١٢ ، وبعد فرز نتائج التصويت إذ تم التصويت لـــ ١٨٠ مقعدًا من اصل ٢٦٤ من المقاعد المخصصة للمجلس، على ان يتم تعيين باقي المقاعد من قبل الرئيس المنتخب ، وبعد اعلان النتائج حظي حزب الحرية والعدالة على ١٠٥ مقعد اي بنسبة ٥٨,٣٪ ثم جاء بعده حزب النور وحصل على ٤٦ مقعداً اي نسبة ٢٥٪، كما حصل حزب الوفد الجديد على ١٤ مقعداً ، وحصد ائتلاف الكتلة المصرية على ٨ مقاعد (دنان، ٢٠١٦)

بعدها تم اجراء الجولة الاولى في الانتخابات الرئاسية للجمهورية المصرية بتاريخ ٢٣ و ٢٤ ايار ٢٠١٢ ، لكن لم يتم التوصل لحسم التنافس بين المرشحين الثلاثة عشر لذلك تم اعادة الجولة الانتخابية بين مرشحي الأحزاب (دنان، ٢٠١٦).

في يوم ٢٤/ حزيران من عام ٢٠١٢ بين المرشحان اللذين حصلا على أعلى الاصوات في المركزين المتقدمين وهما كلٌ من المرشح محمد مرسي. زعيم حزب الحرية والعدالة والثاني الفريق أحمد شفيق. المرشح المستقل آخر من تولى مهام منصب رئيس الوزراء في عهد الرئيس - محمد حسني مبارك تم الاعلان عن نتائج الانتخابات وحصل مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي على أعلى الأصوات وبلغت ١٣,٢٣٠,١٣١ صوت اي بنسبة ما يعادل ٥١,٧٣% من مجموع الاصوات ، وجاء نصيب الفريق محمد شفيق على ١٢,٣٧٤ ٣٨٠ صوت اي ما يعال نسبة ٤٨,٢٧٪ من مجموع الأصوات (دنان، ٢٠١٦).

عُدّت الانتخابات الرئاسية واحدة من أهم الاختبارات التي اتسمت بمثابة امتحان قاسٍ يقدم عليه الشعب ليضع ثماره أمام المؤسسة العسكرية، وتكمن وراء ذلك عدة تكهنات مريبة كان من أهمها هاجس الخوف الذي أنتاب طبقة السياسيون والمثقفون المصريون وهم يتسألون هل فعلاً سيقدم المجلس العسكري على اعتماد خطوات التحول الديمقراطي والحفاظ على نزاهة الانتخابات، ويسلم السلطة لرئيس مدني خارج المنظومة العسكرية عن طريق التصويت الانتخابي، أم يفرض حالة الطوارئ ويتمسك بالسلطة كما فعل مبارك سابقاً (الأسواني، ٢٠١٢).

التزم المجلس العسكري تسليم السلطة للمرشح الفائز بالانتخابات الرئاسية ، لذلك قدم كمال الجنزوري استقالة حكومة بتاريخ الخامس من شهر حزيران عام ٢٠١٢، ملتزماً بالقواعد السياسية والدستورية (دنان، ٢٠١٦، صفحة ٢٠)

أصبح محمد مرسي رئيس جمهورية مصر العربية في ٣٠ حزيران عام ٢٠١٢ ، واصدر قررًا جمهورياً أعلن فيه عودة مجلس الشعب للعمل في يوم ٨ تموز ٢٠١٢ ، وأكد على اجراء انتخابات مبكرة تجري بعد شهرين من تاريخ حصول الموافقة على الدستور الجديد، لكن المحكمة الدستورية في مصر قضت بعد يومين بوقف تنفيذ القرار. (دنان، ٢٠١٦، صفحة ٢٠)

عمد مرسي الى تحقيق العديد من الاهداف بعد توليه السلطة كان من بينها محاولته العمل على تقليص دور المؤسسة العسكرية المصرية و تعد المحاولة واحدة من اكبر التحديات آنذاك بعد فوزه بالانتخابات أصدر حزمة من القرارات بشكل مباشر كان منها إحالة المشير محمد طنطاوي الى التقاعد، وكذلك الحق به رئيس الاركان الفريق سامي عنان في ١٢ / آب ٢٠١٢، وعين بدلاً عنه مدير المخابرات العسكرية اللواء عبد الفتاح السيسي ومنحه ترقية عسكرية برتبة فريق اول واصبح وزيراً للدفاع وقائداً عاماً للقوات المسلحة المصرية، ثم أجرى عدد من التغيرات على المناصب العسكرية (منشورة، ٢٠١١)

بعد تسلم مرسي السلطة في مصر أصبح الاخوان المسلمون يمثلون السلطة السياسية في أعلى سدة الحكم وهم من كان بالأمس يطالبون بالإصلاحات وتحسين الواقع الاقتصادي حينما كانوا في ساحات الانتفاضة، أما اليوم أصبح عليهم واجب الوفاء بالتعهدات وتحقيق شعارات الأمس على أرض الواقع، لكنهم يفتقدون الامكانيات الاستراتيجية لإدارة مفهوم الدولة وبمرور الوقت أتضح أنها شعارات فضفاضة لا تعبر عن مستوى الطموح مثل (نحمل الخير لمصر) وغيرها من مشاريع النهضة، لكن اتضح جليًا للعيان عدم تنفيذها. (بيومي، ٢٠١١)

حاول مرسي اتخاذ محاولات عديدة لحماية الثورة منها: كبح محاولات إفشال الثورة والاعتراض على طريقة حكمه، وشنت ضده هجمات اعلامية وانتقادات أصبحت متعمدة في الشارع المصري وتعرض للكثير من الانتقادات بشأن قرارته الرئاسية والزيارات الخارجية التي قام بها آنذاك. (دنان، ٢٠١٦)

قام مرسى بالعديد من الاجراءات أثناء الاشهر الأولى من تولية الحكم وصفها البعض من السياسيين بأنها (أخونة الدولة) كونه عين العديد من المنتمين إلى حزب الاخوان المسلمين في المؤسسات الرئاسية العليا بالدولة (محمد، ٢٠١٢)

وضع مرسي خطة محاولاً بها الحفاظ على المكتسبات السياسية التي اصبحت مقدراتها تحت يده، وتحصينها بدرع الدستور، لذلك أصدر الاعلان الدستوري في الحادي عشر من تشرين الثاني عام ٢٠١٢ القاضي بحماية الجمعية التأسيسية من حلها واطالة مدة عملها هادفاً عن طريق ذلك اعداد دستور جديد ما جعل قوى المعارضة تتهم الرئيس مرسي بأنه يعمل على احاطة وتحصين قرارات السيادة وادارة الحكم في أطار دستوري في قادم الأيام يصعب الاعتراض على تفنيدها والوقوف امامها. (تمام، ٢٠١٣).

أصدر الرئيس مرسي قراراً دستوريا في يوم ٢٢ / تشرين الثاني عام ٢٠١٢، يتضمن محاكمة الرموز السياسية في نظام الرئيس السابق محمد حسني مبارك ، و حصن الجمعية العامة للدستور، ومنح نفسه اتخاذ القرارات المهمة والتدابير اللازمة في مواجهة الاخطار التي تتعرض لها ثورة ٢٥ / يناير أو اي شيء يعوق تقدم مؤسسات الدولة وسلامة أمنها ، وجعل جميع القرارات الصادرة من قبله غير قابلة للطعن، واصبح قرار رئيس الجمهورية من تولية الحكم الى نفاذ الدستور والتصويت على برلمان جديد نافذة وغير قابلة للطعن، ولا يمكن الاعتراض عليها أو الغائها، ويتم نفي اي دعاوى تتعلق بها أمام جميع الجهات القضائية، لذلك عدت قرارات الرئيس مرسي دكتاتورية من قبل معارضيه (الاهرام، ٢٠١٦).

بعد ان أتخذ الرئيس مرسي مجموعة من القرارات أنفة الذكر واجه تكتلات سياسية معارضة ذات توجهات يسارية وليبرالية وأثناء شهر كانون الاول من عام ٢٠١٢ تم التصويت على الدستور المصري الجديد على مرحلتين والذي اجري في يومي ١٥ و ٢٢ كانون الاول ٢٠١٢ ، وكانت نتيجة التصويت بـ (نعم) ٦٣,٨٪ والمصوتين بـ (لا) ٣٦,٢٪ (دنان، ٢٠١٦)

يتضح لنا مما سبق تسليط الضوء على الحقبة السياسية التي تزعمها الرئيس مرسي في عام ٢٠١٢ ، انها حقبة منافسة قوية على مستوى الرهان الانتخابي قبل تسلمه السلطة من المجلس العسكري، والتحديات الدستورية بعد تسلمه رئاسة الجمهورية ومعارضة القوى السياسة التي لم تتفق مع ايدلوجية الاخوان المسلمين في مصر، لذلك شهدت اضطرابات سياسية مستمرة.

المحور الثاني: التطورات السياسية في مصر عام ٢٠١٣:

شهدت مصر تطورات سياسية هامة مع بداية عام ٢٠١٣ نتيجة الظروف التي شهدتها على المستوى السياسي والاقتصادي الأمر الذي أحدث اضطرابات سياسية نتيجة أدعاء عدد من القوى السياسية المعارضة لنظام الرئيس محمد مرسي حينها بانه كرّس مركزية السلطة في يد أبرز الشخصيات المتنفذة من الاخوان المسلمين، كما أتهم بعدم السيطرة على تحسين الوضع الاقتصادي وأنقاد الوضع المتدهور (دنان، ٢٠١٦)

ان البوصلة السياسية التي سار على منهاجها الرئيس محمد مرسي أدت الى تفاقم الاحداث سوء المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والوضع الأمني مما أحدث سخطاً شعبياً ضد حكومة الاخوان الأمر الذي أدى الى انهيارها في النهاية وكان من بينها عدة أسباب:

١- أن وصول الاخوان المسلمين للسلطة والسيطرة على جميع مفاصل المؤسسات بكل هيكليتها واجهزتها وبشكل دقيق ولد غضباً شعبيا تجاههم (تمام، الاخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة، ٢٠١٣)

٢- اصبحت لديهم القدرة على تشريع وتنفيذ القرارات وتمريرها لصالحهم، متجاهلين القوى السياسة الاخرى المعارضة مما أثار حفيظة القوى العلمانية وخشيتها من أسلمة الدولة. (حمزاوي، ٢٠١٧)

٣- اطلاقهم لبعض الوعود التي عجزوا عن الوفاء بها: مثال ذلك خطة المئة يوم الواعدة بالنهوض في الجوانب الاصلاحية، واتضح فيما بعد أنها وعود وشعارات براقه لا صلة لها بأرض الواقع. وفي نفس الوقت غفلوا عن دور الاعلام ونشره للكثير من الحقائق (يوسف، ٢٠١٣)

٤- بعد تسلم الرئيس محمد مرسي السلطة بقيت المؤسسة العسكرية في مصر تتمتع بميزات اقتصادية مستقلة عن طريق نفوذهم بالسيطرة على الميزانية الاقتصادية لوزارة الدفاع ويعد هذا أحد عوامل القوة التي أمتلكها خصوم الرئيس مرسي (الصايغ، ٢٠١٢)

٥- ان من اهم العقبات التي واجهها الرئيس مرسي محاولة تقليص دور المؤسسة العسكرية والحد من صلاحياتها في وقت كانت تعتز بالشعور العميق بانها صاحبة الاحقية الوطنية، لذلك تعد مواجهة مثل هكذا أمر والحد منه بحاجة الى أمرين:

الأول: الدقة في التعامل لتقليص الدور العسكري تدريجياً.

والثاني: أنها عملية تحتاج لمدة من الزمن ربما السنوات وليست الشهور (الصايغ، ٢٠١٢)

٦- أن جهل الرئيس محمد مرسي بالمؤسسة العسكرية ودورها الأمني والفاعل على أرض الواقع واستهانته بها جعلته يقدم على عزل وزير الدفاع المشير محمد حسن طنطاوي وعدد من كبار القيادات العسكرية وتعيين البديل عنه عبد الفتاح السيسي، وكانت تلك الخطوة من أبرز الخطوات للسير بالاتجاه المعاكس لمصلحة الرئيس مرسي نفسه، كون اغلب المشاركين والداعمين للمسيرات الاحتجاجية ضده هم من المؤسسة العسكرية أو المدعومين من قبلها (سليمان، ٢٠١٥)

٧- اشتدت حركة المعارضة وبشكل أكثر تنظيماً بعد أن عزم الرئيس مرسي في نهاية عام ٢٠١٢، بوضع جميع الصلاحيات التشريعية والتنفيذية في عهدته، مما سبب رفض الاعلان الدستوري والتصدي له من قبل جماعة

احزاب المعارضة العلمانية وشكلوا تنظيم سميَّ جبهة الانقاذ الوطني اما على مستوى الصعيد الخارجي لم تحظى حكومة الرئيس محمد مرسي بعلاقات سياسية متينة مع مراكز القوى العالمية في الغرب والشرق على الرغم من تبادل الزيارات الدبلوماسية على مستوى التمثيل العالي، لكنها في نظر الدول الكبرى كانت حكومة تخضع للتجربة ويقرر مصيرها فيما بعد بالنجاح والاستمرار أو الانهيار، وأتضح الموقف الامريكي من خلال رؤية الادارة الامريكية للبيت الابيض في البداية حاولت الادارة الامريكية الانفتاح، الا ان التوتر والغموض في تاريخ العلاقات الامريكية مع التنظيمات الاسلامية أدى دوراً حساساً في مضمار السياسة الامريكية تجاهها. (القرم، ٢٠١٧)

حاول السياسة الامريكان اختبار السياسة المصرية في ظل القيادة الجديدة للإخوان المسلمين ، واعتمدوا على مراقبة السياسية المصرية من الخارج ، وتجنب الصراعات والتشابكات في الداخل المصري، وكانت الاستراتيجية الأمريكية تنظر وتتحرى فهي قائمة على (لننتظر ونرى ... مادام مرسي منتخباً فهو يتمتع بالشرعية) (القرم، ٢٠١٧) فكانت الولايات المتحدة الامريكية تحكم نهجها بعدم الاضرار بمصالحها، وليس المهم من يحكم، وعبرت الادارة الامريكية على أن جماعة الاخوان المسلمين بانهم: لا يمكن اعتبارهم اعداء ولا حلفاء مازال الوضع غامضاً ولكن ننتظر كيف يتصرفون. لم تظهر الولايات المتحدة الامريكية لا الحلف ولا العداء للإخوان المسلمين (القرم، ٢٠١٧).

أما روسيا كانت تشعر بعدم الارتياح لتسلم جماعة الاخوان المسلمين زمام السلطة في مصر وانتاب القلق جميع دوائر صنع القرار في روسيا باعتبارهم من الجماعات التي تقدم الدعم للتنظيمات الانفصالية في شمال القوقاز، والشيشان، والذي تعده روسيا من صميم أمنها القومي (الحديدي، ٢٠١٤)

سافر الرئيس محمد مرسي في نيسان عام ٢٠١٣ الى روسيا وكانت الزيارة الاولى، وتم استقباله في (منتجع سوتشي) من قبل عمدتها، لكن اللقاء لم يتجاوز ساعة من الزمن ، ولم يعر الكرملين أهمية للزيارة او الاعلان عن نتائج مهمة. ولم يحضى مرسي بأعجاب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ولم يترك انطباع يمثل الزعيم الذي من الممكن ان يتجاوز الكبوات التي تواجهه والعبور بمصر الى مرحلة الاستقرار، وتسربت الى عدد من وسائل الاعلام الغربي عبارة على لسان الرئيس الروسي بوتين قائلاً: ... (الرئيس محمد مرسي ربما يغادر الحكم قبل الرئيس السوري بشار الأسد) (جلال، ٢٠٢٤).

كانت مصر في وقتها تعاني من عدم الاستقرار السياسي في الداخل، أذ خرجت تظاهرات في يوم ١٦ نيسان ٢٠١٣ في شوارع القاهرة تتقدمها قيادات الاحزاب العلمانية المعارضة لحكم الاخوان المسلمين وشاركتها تنظيمات حزبية أخرى أكدت على سحب الثقة من الرئيس محمد مرسي، وفي الوقت ذاته خرجت تظاهرات تؤيد نظام مرسي الأمر الذي احدث صدامات بين المعارضة وانصار الرئيس مرسى في ساحة رابعة العدوية وامام جامعة القاهرة وادت الى حدوث حالات القتل والاصابات بين الطرفين (دنان، ٢٠١٦)

بدأت بوادر الحرب الأهلية تلوح بالأفق ما أدى إلى انقسام سياسي داخل المجتمع المصري بين مؤيد ومعارض للرئيس مرسي والتظاهر في آن واحد، الأمر الذي أجبر الجيش المصري بالنزول الى الشارع للسيطرة على الأوضاع قبل خروجها عن السيطرة المعتادة. (ماضي، ٢٠١٦)

اطلق الجيش حملة عن طريق الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي عنوانها "الجيش والشعب قوة واحدة" ليعزز من موقفة أمام عامة الشعب المصري (الصايغ، ٢٠١٢)

خرجت جموع المتظاهرين في يوم ٣٠ حزيران ٢٠١٣، في عموم المحافظات المصرية، نظمت من قبل احزاب معارضة لسياسية الرئيس محمد مرسي وتطالب برحيله عن السلطة، أصدر المجلس العسكري بيان حدد مدة (٤٨) ساعة لإمهال القوى السياسية تحمل الموقف التاريخي وفي حال عدم تحقيق مطالب الشعب أثناء المدة المذكورة، فأن القوات المسلحة سوف تعلن عن اجراءات سياسية تشرف عليها بنفسها.

استوحى الكثيرين من الوزراء والمستشارين في حكومة الرئيس مرسي بأن البيان يحمل دلالات في طياته هادفة للكثير من الاحداث المربكة للوضع السياسي، ما جعل عدد منهم يقدم استقالته في اليوم الثاني من شهر تموز ٢٠١٣ (سليمان، ٢٠١٥).

تبنى الجيش في يوم ٣ تموز ٢٠١٣ عملية انقلاب قادها وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي أطاحت بنظام الرئيس مرسي، وتسليم السلطة الى رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر عدلي منصور، واجتمع عبد الفتاح السيسي مع عدد من الزعماء الدينيين والسياسيين من أبرزهم الشيخ أحمد الطيب مفتي الجامع الأزهر والبابا تواضروس الثاني ومحمد البرادعي وممثل عن حزب النور وجهات اخرى لتحديد مستقبل مصر وتم تحديد عدد من الاجراءات منها:

تعطيل الدستور مؤقتاً، الاعلان عن حكومة قوية وقادرة على تيسير الأمور، اجراء انتخابات مبكرة، رئيس المحكمة الدستورية العليا هو المسؤول عن اصدار الاعلانات الدستورية في المرحلة الانتقالية وتشكيل لجنة تضم كافة الأطياف الشعب لمراجعة الدستور وبذلك طويت صفحة حكم الاخوان المسلمين لمصر (دنان، ٢٠١٦).

استمرت اعتصامات الاخوان المسلمين في عدد من مناطق البلاد وكان اهمها ميدان رابعة العدوية في القاهرة وميدان النهضة في محافظة الجيزة وبقيت مرابطة على حالة التظاهر منذ نهاية حزيران ٢٠١٣ حتى يوم آب ٢٠١٣، حتى قامت قوات من الشرطة والجيش بتفريق المتظاهرين بالقوة، لمدة ١٤ ساعة تم خلالها فض التظاهرات وحدث أثناء ذلك عدد من الاصابات والقتلى تقدر بالمئات (الانسان، ٢٠١٤).

بدأت المحكمة الدستورية اتخاذ اجراءات تقيد بها نفوذ الاخوان المسلمين ومحاربة أفكارهم، واصدرت بياناً قضائياً مستعجلاً في ٢٣ أيلول ٢٠١٣ يحظر جميع أنشطة الاخوان المسلمين والهيئات التي تتفرع منهم، ومصادرة جميع أموالهم المنقولة وغير المنقولة، بما يتفق مع التوجهات السياسية الجديدة (محمود، ٢٠١٨)

كان اول ظهور للرئيس المعزول محمد مرسي في جلسات المحاكمة بعد الانقلاب بتاريخ الرابع من تشرين الثاني عام ٢٠١٣ ، وقد وجهت اليه العديد من قضايا الاتهام ، يصل بعضها الى عقوبة الاعدام (الاهرام، ٢٠١٦)كما عدت الحكومة المصرية تنظيم الإخوان المسلمين واحداً من المنظمات الارهابية في قرار صادر عنها يوم ٢٥ / كانون الاول عام ٢٠١٣ وفق المادة رقم (٨٦) من قانون العقوبات والتي تتضمن عقوبات بالسجن تصل من (٥) سنوات الى عقوبة الاعدام ، وقررت محاكمة جميع الاعضاء المنتمين اليها بتهمة الإرهاب (الحياة، ٢٠١٣) وكان من بين اهم التهم التي وجهت للرئيس محمد مرسى بعد اعتقاله هي الافراج عن عناصر أرهابية كانوا مسجونين خلال مدة حكمه كانوا سبباً في اغتيال عدد من عناصر الجيش والشرطة في سينا مما سبب سخطاً عليه من قبل وزارتي الدفاع والداخلية (دنان، ٢٠١٦).

المحور الثالث: التطورات السياسية في مصر عام ٢٠١٤:

ان المدة التي تلت الانقلاب على الرئيس مرسي أثبت ان الجيش المصري هو المتحكم الاول في الساحة السياسية وسيبقى المؤثر في السياسة والحكم ومن الصعب أبعاد الجيش من الحياة السياسية في مصر بعد ان حدد أهم قواعد ومعالم البوصلة السياسية والسبب الدافع والأهم هو عوامل ضعف الطبقة السياسية المدنية، فضلاً عن تنامي الوعي الشعبي المطالب بتدخل المؤسسة العسكرية للسيطرة على الاوضاع الأمر الذي جعلها بموقف المتمكن في زمام الأمور (سليمان، ٢٠١٥)

اما على الجانب الآخر حاولت الجهات التي سيطرت على السلطة بعد الحصول على الدعم العسكري ، السيطرة على تشريع قوانين جديدة بدلاً من المعطلة بعد عهد مرسي ، وتم تشكيل لجنة الخمسين من أجل اصدار مسودة دستور خلال (٦٠) يوم ، وتعرض على الشعب من اجل التصويت عليها باستفتاء شعبي عام وتم تحديد يوم ١٤ و ١٥ من شهر كانون الثاني ٢٠١٤ للتصويت على الدستور الجديد (اللجنة العليا للإشراف على الاستفتاء الدستوري المصري، ٢٠٢٤).

جرت عملية الاستفتاء على الدستور في الموعد المحدد أعلاه وكانت نسبة المشاركين في التصويت ٣٨,٦٪ ، وحصل الدستور على نسبة عالية من المؤيدين قدرت بـ ٩٨,١% من مجموع المصوتين، وبذلك كسبت السلطة الجانب الدستوري والعسكري لدعمها حاول الاخوان المسلمين تصعيد الموقف لمواجهة اقرار الدستور بتبني فريق قانوني للطعن بنتائج الاستفتاء وتعطيله (الاهرام، ٢٠١٦) ان من أهم ما أكد عليه دستور عام ٢٠١٤، الغاء مجلس الشورى واستبدال مصطلح مجلس الشعب باسم مجلس النواب، كما هيمنت السلطة العسكرية على مجريات الحياة السياسية بأطلاق خارطة طريق أعتمدها الرئيس عبد الفتاح السيسي لإضفاء شرعية للعمل السياسي واقناع الرأي العام ارتكزت على عدة نقاط:

١- عد العمل الذي أقدمت علية المؤسسة العسكرية بالانقلاب على نظام مرسي ما هو الا استجابة لمطالب الشعب المصري.

٢- عدَّ المؤسسة العسكرية أداة تناصر الشعب لتحقيق مطالبه الشرعية.

٣- اعتبر نوع العلاقة بين الشعب والجيش هي احترام وتعاون من قبل الطرفين.

٤- كما وجه السيسي المؤسسة العسكرية بدعم خارطة العمل السياسي والاهتمام بأجراء انتخابات حرة وفي سقف زمني قصير (يونس، ٢٠١٣)

وجه الرئيس المصري عدلي منصور المكلف بشكل مؤقت في يوم ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٤ ، على القيام بإجراء الانتخابات الرئاسية وتقديمها على الانتخابات البرلمانية، وإجراء بعض التعديلات على خارطة الطريق المستقبلية (خليفة، ٢٠١٣)

أصدر الرئيس المؤقت عدلي منصور في يوم ٢٧ / كانون الثاني ٢٠١٤ أمراً بترقية نائبة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي من رتبة فريق أول الى رتبة مشير الأمر الذي اعاد منح المؤسسة العسكرية صلاحيات واسعة وفتح باب الصدارة امامها للسيطرة على المشهد السياسي مجددا ، كما عدَّ انتصارًا للمشير عبد الفتاح السيسي ، وتفويض شعبي للمؤسسة العسكرية لمواجهة العنف والقضاء على الارهاب كما حدده الدستور في وقت سابق (سليمان، ٢٠١٥)

لكن بعد مرور أقل من شهر تقريبا قدم رئيس الوزراء حازم البيلاوي استقالته في يوم ٢٤ / شباط ٢٠١٤ واضعاً اياها بين يدي رئيس الجمهورية عدلي منصور، وأعلن البيان على شاشة التلفزيون الرسمي، وبيّن أن حكومته قدمت العديد من الانجازات وسيرت أمور الدولة بشكل مؤقت كان من أهمها: السيطرة على الوضع الامني وتحقيق الاستقرار، ثم التصويت على الدستور الجديد (٢٠١٤)

تم تكليف ابراهيم محلب وزير الاسكان بتشكيل الحكومة خلفاً للبيلاوي (الاهرام، ٢٠١٦) وبدأت مصر تخوض مرحلة التحضير للانتخابات الرئاسية المنتظرة ، واعلن عبد الفتاح السيسي استقالته من الجيش في يوم ٢٦/ آذار عام ٢٠١٤ ، عازما على خوض الانتخابات الرئاسية (٢٠١٤)

وفي شهر أيار عام ٢٠١٤ تم اجراء الانتخابات الرئاسية المصرية في الداخل والخارج، وكان من بين أهم المنافسين في المشروع الانتخابي وزير الدفاع المستقيل عبد الفتاح السيسي، وحمدين صباحي مؤسس التيار الشعبي في مصر ، وتم الاعلان عن نتابع الانتخابات في يوم ٣ / حزيران عام ٢٠١٤ ، وتغلب عبد الفتاح السيسي بنسبة قدرت بـ ٩٦,٩٪ من مجموع الاصوات، بينما حصل حمدين صباحي على نسبة او ٣,١٪ من الأصوات (٢٠١٤)

تم انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر في يوم ٨/ حزيران، وأكد في خطاب الاستلام أنه يتطلع الى إقامة علاقات متينه بين مصر والدول الصديقة وتعهد باستعادة دور مصر الرائد على المستوى العربي والاسلامي والدولي (القرم، ٢٠١٧)

بعد فوز الرئيس عبد الفتاح السيسي كلف أبراهيم بتشكيل الحكومة مرة ثانية واقسم ابراهيم اليمين الدستوري يوم ١٧ / حزيران من عام ٢٠١٤ (سلمان، ٢٠١٩)

ان تطور الاحداث على الساحة السياسية المصرية يبدو وكانه عاد الى ما كان عليه في السابق اي عهد مبارك، إذ برأت محكمة الجنايات في القاهرة الرئيس الاسبق محمد حسني مبارك وسبعة من المسؤولين الكبار في عهده، كما قررت حبس نجليه لمدة اربعة اعوام بتهم الاستيلاء على الاملاك العامة وأمرت بإعادة النظر في المحاكمة، وأكدت المحاكم على اصدار قوانين تحظر نشاطات جماعة الاخوان المسلمين ، وقيدت الحريات والصحافة وغيرها من وسائل التعبير عن الرأي (دنان، ٢٠١٦).

الخاتمة:

١- حظيت ثورات الربيع العربي بدعم من قبل الرأي العام عالمياً، مما زاد من الحراك الثوري على المستوى الداخلي ضد السلطات الحاكمة سواء في مصر أو غيرها من الدول الأخرى، بدعوى تحقيق الديمقراطية لشعوب العالم الثالث.

٢- شهدت الثورة دافعاً اعلامياً لم تشهده الثورات سابقاً ألا وهو عامل النقل والبث المباشر عبر وسائل التواصل الاجتماعي عن طريق برامجها سواء كانت (الفيس بوك - تويتر - ويوتيوب وغيرها) مما ساعد على نقل الاحداث بصورة آنية والتفاعل معها بالتعليق وتبادل الافكار والصور والفيديوهات، إذ لم يستغرق بضع دقائق لتكون هناك ردود أفعال ودعوات للتظاهر من ثم تتحول إلى صدامات دموية.

٣- ان اندفاع الشعوب العربية على المستوى الداخلي جاء عن طريق زعامة بعض الاحزاب والمنظمات بدعوى التغيير للأنظمة السياسية للحصول على مكاسب اقتصادية واجتماعية وسياسية، لكن في نهاية الأمر لم تجني ثمار أندفاعها، بل العكس.

٤- حصلت ثورة ٢٥ يناير في مصر على تأييد الشارع المصري وخصوصاً حزب الاخوان المسلمين لما جاء به من برامج تتوافق مع طبيعة المجتمع المصري.

٥- ان جميع التغيرات الدستورية التي شهدتها مصر أثناء مدة الدراسة جميعها تتوافق مع رأي السلطة التي تتولى الحكم، تحت ذريعة الحفاظ على الحقوق والقيام بالواجبات لحماية نفسها وتبرير أفعالها بصبغة دستورية.

المراجع:

(٢٠١٤). جريدة الجمهورية، ٢/٢٥.

(٢٠١٤). جريدة اليوم السابع، القاهرة، ٣/٢٧.

(٢٠١٤). جريدة الشرق الاوسط، القاهرة، ٦/٣.

ادهم إبراهيم أبوسليمة. (٢٠١٦). الموقف الاسرائيلي من التحولات السياسية في مصر وأثرها على المشهد الاقليمي. القدس: أكاديمية الادارة السياسية للدراسات العليا ، جامعة الاقصى.

الطويل محمد. (٢٠١٢). الاخوان المسلمون في الحكم . القاهرة: مكتبة الشروق للطباعة.

القاسم باسم و ربيع دنان. (٢٠١٦). مصر بين عهدين مرسي والسيسي (الإصدار ١٨). بيروت: مركز الزيتونة للدراسات.

اللجنة العليا للإشراف على الاستفتاء الدستوري المصري. (٤ ٥, ٢٠٢٤). تم الاسترداد من https://www.gr.m.wikipedia.com.

المجلس القومي لحقوق الانسان. (٢٠١٤). تقرير لجنة تقصي الحقائق حول أحداث فض اعتصام رابعة العدوية. القاهرة.

الهيكل ، محمد حسنين. (٢٠١٢). مصر الى أين، بعد مبارك و زمانه. القاهرة: دار الشروق.

أمنة إبراهيم القرم. (٢٠١٧). السياسة الخارجية الامريكية تجاه القوى الاقليمية في الشرق الأوسط واثرها على النظام الاقليمي في عهد الرئيس اوباما، اطروحة دكتوراه (غير منشورة). القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

جريدة الاهرام. (١٥ حزيران, ٢٠١٦). جريدة الاهرام.

جريدة الحياة. (٢٠١٣). القاهرة. ١٢/٢٦.

حسام تمام. (٢٠١٣). الاخوان المسلمون سنوات ما قبل الثورة. القاهرة: دار الشروق.

حسام تمام. (٢٠١٣). الاخوان المسلمون. القاهرة: دار الشروق.

حسين توفيق إبراهيم. (١٠١٢). الثورة المصرية والبناء الديمقراطي في المرحلة الانتقالية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

خالد محمود. (٥ تشرين الأول, ٢٠١٨). صدى الشرق الاوسط .

دور المؤسسة العسكرية المصرية في ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، رسالة ماجستير (غير منشورة). (٢٠١١). ياسر محمد علي لوز. القاهرة : كلية الآداب، جامعة الأزهر.

سمير داود سلمان. (٢٠١٩). محددات سلطة رئيس الوزراء في النظام البرلماني الثابت. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

شيماء جلال. (٩ فبراير, ٢٠٢٤). القيصر و ٣ رؤساء احترمت مبارك و اهانت مرسي. تم الاسترداد من بوابة الفجر: www.elfagr.org

عبد الجواد ، جمال. (٢٠١١). تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية. القاهرة: مركز دراسات القاهرة لحقوق الانسان.

عبد الرحمن يوسف. (٢٠١٣). الاخوان المسلمون والاخطاء القاتلة. صحيفة الاخبار، العدد (٢٤٤) ٧/٣/.

عبد الفتاح ماضي. (١٨ كانون الثاني, ٢٠١٦). تحولات الثورة المصرية في خمس سنوات. مجلة سياسات عربية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، صفحة ٢٥.

عثمان الدلنجاوي. (٢٠١١). عام الثورة. القاهرة: دار الجمهورية للصحافة القاهرة.

عزمي خليفة. (٢٠١٣). قيد التشكيل الدور السياسي الجديد للجيش المصري. القاهرة : المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية.

علاء الأسواني. (٢٠١٢). هل أخطأت الثورة المصرية. القاهرة: دار الشروق.

علاء الحديدي. (العدد (١٩٥) يناير , ٢٠١٤). فرص وقيود العلاقات الروسية - المصرية بعد ٣٠ يونيو . مجلة السياسات الدولية، صفحة ٩٢.

علاء بيومي. (٢٠١١). آخر صورة لمصر قبل الثورة، ، الدوحة. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عمرو حمزاوي. (٢٠١٧). ميشيل دن، الاحزاب العلمانية في مصر تنازع من اجل الهوية والاستقلال. بيروت: مؤسسة كارنغي للسلام الدولي.

محمد عبد السلام. (العدد (١٨٧) يناير, ٢٠١٢). الشتاء الاقليمي بالتعايش مع فترات الانتقال الطويلة في الشرق الاوس. مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام، صفحة ٨.

محمد عبد الله يونس. (٢٠١٣). دلالات تدخل المؤسسة العسكرية لأنهاء الأزمة في مصر. القاهرة: المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية.

مركز كارتر. (بلا تاريخ). التقرير النهائي لبعثة كارتر لمتابعة الانتخابات البرلمانية في مصر ٢٠١١-٢٠١٢.

نادية محمود مصطفى. (٢٠١٣). الثورة المصرية نموذجاً حضارياً . القاهرة : دار البشير .

هاني سليمان. (٢٠١٥). العلاقات المدنية - العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة ٢٥ يناير. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

يزيد الصايغ. (٢٠١٢). فوق الدولة جمهورية الضباط في مصر. بيروت: مؤسسة كارينغي للسلام الدولي.

References:

(2014). Al-Gomhoria Newspaper, 25/2.

(2014). Al-Youm Al-Sabea Newspaper, Cairo, 27/3.

(2014). Al-Sharq Al-Awsat Newspaper, Cairo, 3/6.

Adham Ibrahim Abu Sulayma. (2016). The Israeli position on political transformations in Egypt and their impact on the regional scene. Jerusalem: Academy of Political Administration for Graduate Studies, Al-Aqsa University.

Al-Tawil Muhammad. (2012). The Muslim Brotherhood in Government. Cairo: Al-Shorouk Printing House.

Al-Qasim Basem and Rabie Danan. (2016). Egypt between the eras of Morsi and Al-Sisi (Issue 18). Beirut: Al-Zaytouna Center for Studies.

The Supreme Committee for Supervising the Egyptian Constitutional Referendum. (4 5, 2024). Retrieved from Link.

The National Council for Human Rights. (2014). Report of the Fact-Finding Committee on the Dispersal of the Rabaa Al-Adawiya Sit-in. Cairo.

Al-Hekal, Mohamed Hassanein. (2012). Egypt to where, after Mubarak and his time. Cairo: Dar Al-Shorouk.

Amana Ibrahim Al-Qarm. (2017). US foreign policy towards regional powers in the Middle East and its impact on the regional system during the era of President Obama, PhD thesis (unpublished). Cairo: Faculty of Economics and Political Science.

Al-Ahram Newspaper. (June 15, 2016). Al-Ahram Newspaper.

Al-Hayat Newspaper. (2013). Cairo. 12/26.

Hossam Tamam. (2013). The Muslim Brotherhood in the years before the revolution. Cairo: Dar Al-Shorouk.

Hossam Tamam. (2013). The Muslim Brotherhood. Cairo: Dar Al-Shorouk.

Hussein Tawfiq Ibrahim. (1012). The Egyptian Revolution and Democratic Construction in the Transitional Phase. Beirut: Center for Arab Unity Studies.

Khaled Mahmoud. (October 5, 2018). Sada Al-Sharq Al-Awsat.

The Role of the Egyptian Military Institution in the January 25, 2011 Revolution, Master's Thesis (Unpublished). (2011). Yasser Muhammad Ali Lawz. Cairo: Faculty of Arts, Al-Azhar University.

Samir Daoud Salman. (2019). Determinants of the Prime Minister's Authority in the Fixed Parliamentary System. Cairo: Arab Center for Publishing and Distribution.

Shaimaa Galal. (February 9, 2024). The Tsar and 3 Presidents Who Respected Mubarak and Insulted Morsi. Retrieved from El Fagr Gate: www.elfagr.org

Abdel Gawad, Gamal. (2011). Challenges of Democratic Transition in Egypt During the Transitional Phase. Cairo: Cairo Center for Human Rights Studies.

Abdel Rahman Youssef. (2013). The Muslim Brotherhood and Fatal Mistakes. Al-Akhbar Newspaper, Issue (244) 3/7/.

Abdel Fattah Madi. (January 18, 2016). Transformations of the Egyptian Revolution in Five Years. Arab Policies Magazine, Arab Center for Research and Policy Studies, page 25.

Othman Al-Dalingawi. (2011). The Year of the Revolution. Cairo: Dar Al-Gomhoria for Press, Cairo.

Azmi Khalifa. (2013). The New Political Role of the Egyptian Army in Formation. Cairo: Regional Center for Strategic Studies.

Alaa Al-Aswany. (2012). Did the Egyptian Revolution Make a Mistake? Cairo: Dar Al-Shorouk.

Alaa Al-Hadidi. (Issue (195) January, 2014). Opportunities and Constraints of Russian-Egyptian Relations after June 30. International Policies Magazine, page 92.

Alaa Bayoumi. (2011). The Last Picture of Egypt Before the Revolution, Doha. Doha: Arab Center for Research and Policy Studies.

Amr Hamzawy. (2017). Michelle Dunne, Secular Parties in Egypt Struggle for Identity and Independence. Beirut: Carnegie Endowment for International Peace.

Mohamed Abdel Salam. (Issue (187) January, 2012). Regional Winter Coexistence with Long Transition Periods in the Middle East. International Politics Magazine, Al-Ahram Center, p. 8.

Mohamed Abdullah Younis. (2013). Implications of the Military Institution's Intervention to End the Crisis in Egypt. Cairo: Regional Center for Strategic Studies.

The Carter Center. (undated). Final Report of the Carter Mission to Monitor the Parliamentary Elections in Egypt 2011-2012.

Nadia Mahmoud Mustafa. (2013). The Egyptian Revolution as a Civilizational Model. Cairo: Dar Al-Bashir.

Hani Soliman. (2015). Civil-Military Relations and Democratic Transformation in Egypt after the January 25 Revolution. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.

Yazid Al-Sayegh. (2012). Above the State: The Republic of Officers in Egypt. Beirut: Carnegie Endowment for International Peace.